التوترات الأمنية المؤثرة على الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى للمستوطنين الجدد بالمجتمعات الصحراوية

أحمد رفاعى *

تهدف هذه الورقة العلمية إلى التعرف على درجات التوترات الأمنية، ورضا المستوطنين الجدد فى مركز الشيخ زويد بمحافظة شمال سيناء عن مستوى الخدمات المقدمة لهم، ودرجة الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى. وقد اعتمدت الورقة على منهج المسح الاجتماعى فى التوصل للبيانات. وأشارت النتائج إلى ارتفاع درجة التوترات الأمنية لدى المستوطنين، وانخفاض درجة الرضا بالنسبة للاستقرار الاقتصادى والاجتماعى.

مقدمة

لقد أولت الدولة اهتمامًا بتنمية سيناء من خلال المشروع القومى لتنمية سيناء والذى تتبلور أهدافه فى دعم الأمن القومى المصرى بإنشاء مجتمعات عمرانية توفر لها مقومات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية حيث يمثل البعد المكانى محورًا مهمًا من محاور التنمية بعد أن بلغ الضغط السكانى على وادى النيل وتخومه أقصى مداه مما جعل الخروج من الوادى القديم إلى الوادى الجديد ليس مجرد اختيار بين بدائل مطروحة، ولكنه مسألة حياة لا لجيلنا وحده ولكن للأجيال القادمة. مما اقتضى إفساح المجال لتوسعات زراعية شرق الدلتا على ما تم من

* مدرس، قسم الدراسات الاجتماعية، مركز بحوث الصحراء، القاهرة .

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثانى والخمسون، العدد الأول، يناير ٢٠١٥ .

امتداد ترعة السلام إلى حدود قناة السويس وترعة الشيخ زايد متجاورة السويس إلى برها الشرقى فى سيناء[١].

ومن ثم تمثل المجتمعات المستحدثة إحدى ركائز تحقيق التنمية المستدامة فى أبعادها البشرية والإنتاجية والمكانية حيث تعدى الهدف منها من حيث إشباع حاجات الأفراد الأساسية إلى خلق وبناء ثروة الشعوب من خلال بناء وتوظيف القدرات البشرية والاستفادة منها فى أغراض الإنتاج والنشاط والأمن والإبداع من أجل تكريس الجهود للتنمية القومية[٢].

إن رصد معوقات التوطين والتنمية بالمجتمعات الصحراوية يعد ضرورة مهمة لوضع الخطط الإستراتيجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تنطلق منها برامج التنمية لتذليل العقبات والمشكلات التى تواجه عملية التوطين والتنمية فى المجتمعات الصحراوية الجديدة.

المشكلة البحثية

لقد ظلت شبه جزيرة سيناء طيلة تاريخها الطويل ميدانًا للقتال وممرًا للغزوات ومطمعًا استعماريًا من القوى الخارجية، وبذلك أصبحت سيناء أرضًا للمعارك عبر التاريخ فمعظم الغزوات التى جاءت إلى مصر كانت عبر طريق الشرق والخطر الحقيقى ضد مصر كان ومازال وسيظل قادمًا من الشرق، وقد أكدت الدراسات العسكرية ضرورة تعمير سيناء وتنمية العمران بها لاستخدامها كعوائق ضد تقدم قوات العدو "حيث إن الفراغ ضد متطلبات الأمن" وأن ما يعوق العدو هو وجود كثافة سكانية وانتشار سكانى مدروس وقاعدة عسكرية قوية[٣].

وتعتبر المشكلات الأمنية من أهم المشكلات التى تؤثر على التنمية وتعوق تقدمها، حيث أعقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ فى مصر حدوث عدم استقرار أمنى فى معظم المحافظات بل كانت أشد قوةً وأثرًا فى المناطق الصحراوية خاصة الحدودية من الجهة الشرقية، وهى منطقة الدراسة فى شمال سيناء، ثم ازداد الأمر توترًا بعد

ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ بمنطقة البحث وهو ما أدى إلى العديد من الاشتباكات المسلحة بين عناصر خارجية وأخرى متشددة دينيًا من جهة والجيش والشرطة من جهة أخرى مما أثر على درجة الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى للمستوطنين الجدد بمنطقة الدراسة، وأثر ذلك بالسلب على التنمية التى تقوم بها الدولة بالمجتمعات الصحراوية، الأمر الذى اقتضى إجراء دراسة لمعرفة درجة التوترات الأمنية وتأثيرها على الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى للمستوطنين الجدد بمنطقة الدراسة.

أهداف البحث

وتمثلت أهداف البحث الحالى فيما يلى:

١- التعرف على درجة كلٍ من: التوترات الأمنية، الرضا عن مستوى الخدمات، الاستقرار الاجتماعى.

٢- التعرف على طبيعة العلاقة بين بعض المتغيرات المستقلة المدروسة والاستقرار الاجتماعى.

٣- التعرف على طبيعة العلاقة بين بعض المتغيرات المستقلة المدروسة والاستقرار الاقتصادى.

٤- التعرف على درجة تأثير بعض المتغيرات المستقلة المدروسة على الدرجة الكلية للاستقرار الاجتماعى.

٥- التعرف على درجة تأثير بعض المتغيرات المستقلة المدروسة على الدرجة الكلية للاستقرار الاقتصادى.

٦- التعرف على أهم المشكلات التى يواجهها المستوطنون الجدد ووجهة نظرهم فى حلها.

الفروض الإحصائية : Hypotheses

الفرض الإحصائى الأول: لا توجد علاقة ارتباطية بين الدرجة الكلية للاستقرار الاجتماعى كمتغير تابع، وبين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة التالية: "السن، المؤهل، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، مستوى الدخل، النشأة، الموطن الأصلى، مساحة الحيازة، درجة المستوى الاجتماعى والاقتصادى، درجة التوترات الأمنية، درجة الرضا عن مستوى الخدمات.

الفرض الإحصائى الثانى: لا توجد علاقة ارتباطية بين الدرجة الكلية للاستقرار الاقتصادى كمتغير تابع، وبين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة التالية: "السن، المؤهل، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، الدخل، النشأة، الموطن الأصلى، مساحة الحيازة، المستوى الاجتماعى والمستوى الاقتصادى، درجة التوترات الأمنية، درجة الرضا عن مستوى الخدمات.

الفرض الإحصائى الثالث: مجموعة المتغيرات المستقلة المدروسة السابق ذكرها لا تسهم إسهامًا معنويًا فى الدرجة الكلية للاستقرار الاجتماعى.

الفرض الإحصائى الرابع: مجموعة المتغيرات المستقلة المدروسة السابق ذكرها لا تسهم إسهامًا معنويًا فى الدرجة الكلية للاستقرار الاقتصادى.

مفاهيم الدراسة

▪ مفهوم التوتر

يشير مفهوم التوتر إلى أنه حالة من الضغط الانفعالى الشديد مترتبة على دوافع محيطه أو متصارعة وقد يتسبب فيها العجز عن التصرف على نحو لا يؤدى إلى حل المشكلة[٤] كما تعرف أنها حالة من الضغط النفسى يصاحبها شعور بعدم الرضا يؤدى إلى اختلال التوازن وينتج عنه تغير فى سلوك الفرد لمواجهة عامل من عوامل التهديد فى الموقف [٥] وبذلك تظهر الضغوط كرد فعل لتأثيرات مختلفة بالغة القوة ونتيجة للتهديد والخطر[٦]، ويوضح الباحث مفهوم التوتر من خلال التعريف الإجرائى التالى: هى حالة من الضغوط الشديدة التى يتعرض لها الأفراد أو الجماعات أو

الهيئات الشرطية الخاصة، تؤدى إلى عدم القدرة على السيطرة على الموقف وفقدان التصرف بصورة جيدة وسريعة لحل المشكلات.

▪ مفهـــوم الأمن

تتعدد وتتنوع تعريفات الأمن فمنها ما يلى :

الأمن الاجتماعى: يعرف بأنه السلامة والطمأنينة لجميع أفراد المجتمع فى مجالات الحياة المختلفة وإصلاح الفرد فى المجتمع وتحقيق أهدافه التى تتحلى بالعلم والتربية والثقافة وصولاً إلى حالة من الصلاح للفرد توصف بأنها حالة اجتماعية مثالية من خلال تحقيق الأمن الاجتماعى للفرد والجماعة [٧].

الأمن الاقتصادى: ويعرف بأنه اعتماد الدولة على ذاتها لتحقيق أهدافها الاقتصادية وتأمين الضروريات المادية لاستقرار بقائها والسعى لتقدمها العلمى والتقنى والتغير الاجتماعى الإيجابى الذى يواكب الحضارات البشرية وعدم إضعاف قيم المجتمع العقدية[٨].

الأمن الجنائى: ويعرف بأنه الجهود التى تبذلها الدولة لبث الشعور بالأمن لدى المواطنين بالعمل على منع أو الحد من فرص ارتكاب الجريمة وكشف الجرائم فى حالة وقوعها وتتبع مرتكبيها وضبطهم وتقديمهم للجهات القضائية المختصة[٩].

يعرف جانفير ليننج الأمن الإنسانى بأنه يدعو إلى التركيز على الأفراد والجماعات بدلاً من الدول والأمم وعلى الحياة الاجتماعية والنفسية للأفراد، فالأمن الإنسانى مكون مهم للاستقرار ولتحقيق التنمية البشرية لذا فإنه يركز على الاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية التى تحمى البقاء البشرى عبر الزمان[١٠].

ولعل أدق مفهوم "للأمن" هو ما ورد فى القرآن الكريم فى قوله سبحانه وتعالى: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ* الَّذِى أَطْعَمَهُم مِنْ جُوعٍ وآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ". (سورة قريش آية

رقم ٤،٣) ومن هنا يتبين أن الأمن ضد الخوف، والخوف يعنى التهديد الشامل من الجانب الاقتصادى أو الاجتماعى أو السياسى.

ويوضح الباحث مفهوم الأمن من خلال التعريف الإجرائى التالى: هو ذلك النظام الذى يهدف إلى تحقيق السلم والأمن والطمأنينة للأفراد والجماعات.

▪ مفهوم الاستقرار الاجتماعى

يشير مفهوم الاستقرار الاجتماعى إلى أنه استمرار وجود النماذج الاجتماعية والثقافية فى مجتمع محلى أو مجتمع كبير دون تعرضها لتغير فجائى أو جذرى، وبناءً على ذلك يكون المجتمع هو الذى يطرأ عليه تغيرات تدريجية وبطيئة [١١] ويعرف بأنه حالة استعداد عقلى وعصبى ونفسى تنتظم خلالها معارف الفرد بحيث تهيئه من خلال شحنة من الانفعال والعواطف للاستجابة نحو الاستقرار في الأراضى الجديدة والتى تثيرها هذه الاستجابة[١٢] ويرى بعض الباحثين أن الفرد الأكثر قدرة على التكيف بظروف مجتمعه وللتغيرات الجديدة، والذى لديه أكبر قدر من المرونة الاجتماعية والأكثر إيجابية والأكثر مشاركة فى شئون مجتمعه هو الأكثر قدرة على الاستقرار الاجتماعى كما أن نجاح الفرد الاقتصادى ونجاحه الاجتماعى يساعدانه على زيادة درجة استقراره فى مجتمعه الجديد[١٣].

ويوضح الباحث مفهوم الاستقرار الاجتماعى من خلال تعريفه الإجرائى: هو قدرة الفرد على التكيف الاجتماعى فى المجتمع المحلى الجديد بكل ظروفه الصعبة ويستطيع أن يكون شبكة من العلاقات الاجتماعية تربطه بالآخرين، ويسعى لتنمية مجتمعه الجديد.

▪ مفهوم الاستقرار الاقتصادى

يشير مفهوم الاستقرار الاقتصادى إلى غياب التقلبات الحادة فى متغيرات الاقتصاد الكلى مثل معدلات النمو الاقتصادى والبطالة والتضخم والاستثمار وغيرها. ويعتبر الاستقرار الاقتصادى مطلبًا أساسيًا تسعى إليه جميع الحكومات ويسهم فى عملية

التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ويزيد من درجة الرضا الشعبى على الحكومات، مما يدعم بقاء تلك الحكومات فى السلطة ويبرر استمراريتها، خاصة أن تعزيز الاستقرار الاقتصادى يؤدى إلى تعزيز الاستقرار السياسى والاستقرار الاجتماعى [١٤] إن الاستقرار الاقتصادى يتطلب توافر قدرات معينة لدى التنظيم الاقتصادى على الاحتفاظ بمستوى معين من النمو يكفل له الاستقرار فى مواجهة أى هزات أو تقلبات اقتصادية محلية، أى أن استقرار التنظيم الاقتصادى عند مستوى معين يدفعه دائمًا إلى محاولة بلوغ مستوى أعلى من الاستقرار[١٥]، بذلك فهو يعنى القضاء على مشكلات التضخم والبطالة ويحقق استقرار النمو[١٦]. ويوضح الباحث مفهوم الاستقرار الاقتصادى من خلال التعريف الإجرائى الآتى: هو قدرة المجتمع المحلى الجديد على الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة لتوفير مستلزمات الحياة المناسبة لاحتياجات أعضائه الضرورية مع توفير مستلزمات الإنتاج والقدرة على جذب الاستثمارات، مما يؤدى إلى زيادة العائد المادى وقدرتهم على الادخار ورفع مستوى الطموح الاقتصادى لأعضائه.

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التى تتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بظاهرة أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأوضاع وتمشيًا مع الدراسة فإن الباحث استخدم منهج المسح الاجتماعى فى دراسته حيث يتميز المسح الاجتماعى بالاتصال المباشر بالناس أو ببعض منهم[١٧] ويتمثل المجال المكانى فى مركز الشيخ زويد والقرى التابعة له وهى "منطقة الزهور، الكوثر، قرية أبو طويلة، قرية الجورة" ويعتبر هذا المركز من أكبر المراكز التى تتعرض للتوترات الأمنية، وترجع أهميته فى أنه ملاصق لمنطقة الحدود من الجهة الشرقية لمصر (منطقة رفح) ويقيم به الوافدين الجدد من أبناء الوادى، ويمثل شهر فبراير ٢٠١٤المجال الزمنى للبحث، ويشتمل المجال البشرى على نمط واحد من السكان، وهم الوافدين الجدد بمنطقة الدراسة، ويصل عدد السكان فى مركز الشيخ زويد والقرى التابعة له إلى نحو

٥٥,٠٣٩ نسمة بينما بلغ عدد سكان المحافظة ٤٢٠,٧٧٤ نسمة، (تعداد عام ٢٠١٣ لمحافظة شمال سيناء) وتشمل العينة وقوامها ١٠٠ مفردة من الموظفين والحرفيين والمزارعين، والعينة عمدية "غرضية" لأنها تقوم على نمط واحد من السكان، وهم الوافدون فقط .

وتم استيفاء بيانات الدراسة الميدانية من خلال صحيفة الاستبيان، تم إعدادها واختبارها مبدئيًا على عينة قدرها "٢٤" مبحوث بمنطقة الدراسة بحيث أصبحت صالحة للقيام بجمع البيانات المبدئية، وتتناول صحيفة الاستبيان ما يلى:

أولاً: الخصائص الشخصية والاجتماعية (كمتغير مستقل)

العمر، المؤهل، المهنة، النشأة، الموطن الأصلى، الدخل، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، المستوى الاجتماعى والاقتصادى مُقاسًا بحالة السكن، التوترات الأمنية وتم قياسه من خلال استيفاء رأى المبحوث فى ست عشرة عبارة وذلك على مقياس مكون من ثلاث استجابات (مرتفعة– متوسطة– منخفضة) وأعطيت له الأوزان (٣–٢–١) على الترتيب، درجة الرضا عن مستوى الخدمات وتم قياسه من خلال اثنتى عشرة عبارة تعكس درجة رضا المبحوث عن مستوى الخدمات، وذلك على مقياس مكون من ثلاث استجابات (مرتفعة– متوسطة– منخفضة) وأعطيت له الأوزان (٣–٢–١) على الترتيب.

ثانياً: درجة الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى (كمتغير تابع)

حيث تناول الاستقرار الاجتماعى ثلاثة محاور (درجة التكيف الاجتماعى– درجة الرغبة فى البقاء– درجة المشاركة الشعبية) حيث تم قياسها فى عشر عبارات لكل منها وكان كل مقياس لكل منهم له ثلاث استجابات (مرتفعة– متوسطة – منخفضة) وأعطيت له الأوزان (٣–٢–١) على الترتيب ثم تم عمل الدرجة الكلية للاستقرار الاجتماعى من حاصل جمع المقاييس السابقة. وتناولت صحيفة الاستبيان الدرجة الكلية للاستقرار الاقتصادى كمتغير تابع، وذلك من خلال محورين:

الأول: العائد المادى والادخار: تم عمل مقياس له مكون من عشر عبارات وله ثلاث استجابات (مرتفع– متوسط– منخفض) وأعطيت له الأوزان (٣-٢-١) على الترتيب.

الثانى: مستوى الطموح الاقتصادى: تم عمل مقياس له مكون من سبع عبارات له ثلاث استجابات (مرتفعة– متوسطة– منخفضة) وأعطيت له الأوزان (٣-٢-١) على الترتيب. ثم تم عمل الدرجة الكلية للاستقرار الاقتصادى من حاصل جمع المقاييس السابقة.

ثم تناولت صحيفة الاستبيان المشكلات الاجتماعية، وأيضًا المشكلات الاقتصادية التى يتعرض لها المبحوث، وتم ترتيب هذه المشكلات حسب أولويتها من خلال التكرار والنسب المئوية.

جدول رقم (١)

وصف عينة الدراسة

المتغيرات المستقلة	العدد	٪	المتغيرات المستقلة	العدد	٪
النشأة			**الموطن الأصلى**		
حضرى	٢٠	٢٠.٠	محافظات شمال الوادى	٧٨	٧٨.٠
ريفى	٧٠	٧٠.٠	محافظات جنوب الوادى	١٢	١٢.٠
صحراوى	١٠	١٠.٠	محافظات صحراوية	١٠	١٠.٠
نوع العمل			**الدخل**		
موظفين	٣٤	٣٤.٠	دخل منخفض ٥٠٠ – ١٩٩٩	٩٤	٩٤.٠
حرفيين	٣٣	٣٣.٠	دخل متوسط ٢٠٠٠-٣٩٩٩	٤	٤.٠
مزارعين	٣٣	٣٣.٠	دخل مرتفع ٤٠٠٠ – ٥٥٠٠	٢	٢.٠
نوع المؤهل			**عدد أفراد الأسرة**		
مؤهل عالى	٢٠	٢٠.٠	أسرة صغيرة من ٣ أفرادفأقل أسرة	٢٦	٢٦.٠
مؤهل متوسط	٤٩	٤٩.٠	متوسطة من ٤-٥ أفراد	٥٨	٥٨.٠
مؤهل منخفض	٣١	٣١.٠	أسرة كبيرة الحجم أكثر من ٥ أفراد	١٦	١٦.٠
السن			**المستوى الاجتماعى والاقتصادى مقاساً بحالة السكن**		
فئة أولى ٢٣-٣١	١٤	١٤.٠	درجة منخفضة (١٠-١١)	١٥	١٥.٠
فئة ثانية ٣٢-٤٧	٥٤	٥٤.٠	درجة متوسطة (١٢-١٣)	٧٤	٧٤.٠
فئة ثالثة ٤٨-٥٤	٣٢	٣٢.٠	درجة مرتفعة (١٤-١٥)	١١	١١.٠
مساحة الحيازة لبعض من فئة المزارعين			**درجة التوترات الأمنية**		
من ١ -٢ فدان	٦	٦.٠	درجة منخفضة ١٦-٢٦	٦	٦.٠
من ٣-٤ فدان	٧	٧.٠	درجة متوسطة ٢٧-٣٨	١٦	١٦.٠
٥ أفدنة فأكثر	١٣	١٣.٠	درجة مرتفعة٣٨-٤٨	٧٨	٧٨.٠
درجة الرضا عن مستوى الخدمات					
درجة منخفضة ١٢-٢٠	٦١	٦١.٠			
درجة متوسطة ٢١- ٢٩	٣١	٣١.٠			
درجة مرتفعة ٣٠- ٣٨	٨	٨.٠			

جُمعت وحُسبت من خلال الاستبيان والبرنامج الإحصائى SPSS لعام ٢٠١٤.

واستخدم هذا البحث المعاملات الإحصائية التالية (التكرار– النسب المئوية– استخدام معامل الارتباط كا^{2}– معامل ارتباط بيرسون– الانحدار المتعدد) لمعرفة ارتباط وتأثير المتغيرات المستقلة المدروسة فى الاستقرارالاجتماعى والاقتصادى).

أولا: النتائج المتعلقة بوصف المتغيرات المدروسة

١- المتغيـــرات المستقلة

أوضحت عينة البحث فى جدول رقم (١) توزيع المبحوثين طبقا للخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وفقًا للبيانات الأولية كالآتى:

١- **النشأة:** تبين من عينة الدراسة أن عدد الريفيين بلغ ٧٠٪ من إجمالى العينة يليها سكان الحضر بنسبة ٢٠٪ ثم يأتى سكان المجتمع الصحراوى بنسبة ١٠٪ من عينة البحث، كما تشير هذه النتائج إلى أن سكان ريف الوادى والدلتا هم أكثر رغبة فى الاستقرار بالمجتمع الصحراوى، ويرجع ذلك إلى أن الريفيين اعتادوا التكيف فى ظروف انخفاض مستوى الخدمات.

٢- **الموطن الأصلى:** إن نسبة مساهمة محافظات شمال الوادى فى الاستيطان بمنطقة الدراسة وصلت إلى ٧٨٪ من إجمالى المبحوثين بينما وصلت فى محافظات جنوب الوادى إلى ١٢٪ من إجمالى المبحوثين فى حين كانت النسبة فى المجتمع الصحراوى ١٠٪ من المبحوثين، مما يجعل بيانات العينة تعكس تنوعًا ثقافيًا يثرى نتائج البحث.

٣- **نوع العمل:** إن ٣٤٪ من المبحوثين يمثلون موظفين، بينما ٣٣٪ كانت نسبة المزارعين، فى حين كانت نسبة ٣٣٪ من المبحوثين من الحرفيين، إن تنوع فئات العينة يعطى رؤية متنوعة فى إحداث التنمية.

٤- **الدخل:** إن نسبة ٩٤٪ من عينة البحث كانوا من أصحاب الدخل المنخفض، بينما تشكل نسبة ٤٪ من المبحوثين نسب الدخل المتوسط، وتشكل نسبة٢٪ من

المبحوثين مستوى الدخل المرتفع، وبذلك فقد تأثر دخل جميع فئات عينة البحث نظرًا للظروف الأمنية المتوترة والتى أثرت على العمل والإنتاج والتسويق.

٥- **نوع المؤهل:** إن نسبة المؤهل المتوسط تحتل المرتبة الأولى من عينة المبحوثين حيث تصل إلى ٤٩٪ بينما تحتل نسبة المؤهل المنخفض ٣١٪ من عينة المبحوثين، فى حين أن نسبة ٢٠٪ من المبحوثين كانوا من المؤهلات العليا، وهو ما يوضح أن نصف عينة البحث من متوسطى التعليم مما يشكل عاملاً مهمًا فى نجاح التنمية حيث يساعد التعليم فى تطبيق نظم الزراعة الحديثة التى تناسب المجتمعات الصحراوية، ويساعد التعليم على اكتساب مهارات المهن الحرفية والوظيفية بالمؤسسات الحكومية والخاصة بمنطقة البحث.

٦- **عدد أفراد الأسرة:** أظهرت العينة أن ٢٦٪ من إجمالى العينة كان عدد أفراد الأسرة من ٣ أفراد فأقل وأن نسبة ٥٨,٠٪ من المبحوثين كان عدد أفراد أسرهم يتراوح ما بين ٤ أفراد إلى ٥ أفراد، أما نسبة ١٦٪ من إجمالى العينة كان لديها عدد أفراد الأسرة أكثر من ٥ أفراد، وهذا يعنى أن أكثر من نصف العينة من الأسر متوسطة الحجم ويرجع ذلك إلى زيادة الوعى والتعليم لدى المستوطنين الجدد.

٧- **السن:** إن نسبة الفئة العمرية من ٣٢-٤٧ سنة هى الفئة الأكبر حيث شكلت ٥٤٪ من عينة البحث، بينما شغلت الفئة العمرية ٤٨-٥٤ سنة نسبة ٣٢٪، بينما جاءت الفئة من ٢٣-٣١سنة بنسبة ١٤٪ من عينة البحث وهو ما يشير إلى أن الفئة العمرية المتوسطة هى أكثر الفئات استقرارًا وذلك لأنهم أرباب أسر وأكثر تحملاً للمسئولية.

٨- **المستوى الاجتماعى والاقتصادى مقاسًا بحالة السكن:** إن نسبة ٧٤٪ المبحوثين فى عينة البحث من الدرجة المتوسطة بينما شكلت الدرجة المنخفضة نسبة ١٥٪ من المبحوثين، وجاءت نسبة١١٪ من الدرجة المرتفعة، مما يدل على توسط مستوى السكن بالنسبة للمستوطنين فى منطقة البحث.

٩- **مساحة الحيازة:** لبعض من فئة" المزارعين" من العينة حيث يوضح جدول رقم (١) أن نسبة ٦٪ من المبحوثين لديهم مساحة من ١– ٢ فدان وأن نسبة ٧٪ من عينة البحث كانت مساحة الحيازة لديهم من ٣– ٤ أفدنة فى حين أن نسبة ١٣٪ من المبحوثين كانت حجم الحيازة لديهم ٥ أفدنة فأكثر، هذا بالإضافة إلى أن هناك بعض المزارعين يعملون بالأجر اليومى، وهو ما يشير إلى أنه كلما زادت مساحة الحيازة ساعد ذلك على الاستقرار.

١٠- **درجة التوترات الأمنية:** أشارت عينة البحث إلى أن نسبة ٧٨٪ كانت درجة التوترات الأمنية لديهم مرتفعة فى مقابل ١١٪ من عينة البحث كانت درجتهم متوسطة، فى حين أن نسبة ٤٪ من عينة البحث كانت درجة التوترات الأمنية لديهم منخفضة، وهو ما يشير إلى أن الحالة الأمنية غير مستقرة بمجتمع البحث والتى أصبحت منطقة اشتباكات بين الجيش والشرطة من جهة والعناصر المقاومة لهم مما سبب حالة من الذعر والقلق لدى المستوطنين الجدد أثرت على كل أنشطة التنمية بالمنطقة.

١١- **درجة الرضا عن مستوى الخدمات:** تشير العينة إلى أن ٦١٪ من المبحوثين كانت درجة رضاهم عن مستوى الخدمات بمنطقة الدراسة منخفضة بينما كانت متوسطة عند ٣١٪ من أفراد عينة البحث فى حين سجلت نسبة ٨٪ من العينة درجات مرتفعة، وهو ما يوضح عدم رضا المبحوثين عن مستوى الخدمات المقدمة لهم فى ظل التوترات الأمنية المرتفعة، مما يؤثر بالسلب على مستوى فاعلية الاستيطان.

١- المتغيرات التابعة

أ- درجة الاستقرار الاجتماعى

جدول رقم (٢)

يوضح درجة التكيف الاجتماعى للمستوطنين الجدد بمنطقة الدراسة

درجة التكيف الاجتماعى	العدد	٪
درجة منخفضة (١٠-١٦)	٦٨	٦٨٪
درجة متوسطة (١٧-٢٣)	٢٧	٢٧٪
درجة مرتفعة (٢٤-٣٠)	٥	٥٪
الإجمالى	١٠٠	١٠٠٪

جُمعت وحُسبت من خلال الاستبيان والبرنامج الإحصائى SPSS لعام ٢٠١٤

يوضح الجدول السابق رقم (٢) انخفاض درجة التكيف الاجتماعى بمجتع الدراسة حيث وصلت نسبة درجة الانخفاض إلى ٦٨٪ من عينة الدراسة بينما وصلت درجة التكيف المتوسطة بنسبة ٢٧٪ وقد بلغت النسبة المرتفعة ٥٪ وهو ما يدل على عدم الشعور بالأمن والأمان وحدوث فجوة كبيرة فى معايير المجتمع فى ظل التوترات الأمنية مما أدى إلى هجرة العديد من المستوطنين وعودتهم إلى البلد الأصلى.

جدول رقم (٣)

يوضح النتائج المتعلقة بدرجة الرغبة فى البقاء بالموطن الجديد

درجة الرغبة فى البقاء بالموطن الجديد	العدد	٪
درجة منخفضة (١٠-١٦)	٥٧	٥٧٪
درجة متوسطة (١٧-٢٣)	٢٧	٢٧٪
درجة مرتفعة (٢٤-٣٠)	١٦	١٦٪
الإجمالى	١٠٠	١٠٠٪

جُمعت وحُسبت من خلال الاستبيان والبرنامج الإحصائى SPSS لعام ٢٠١٤

يوضح الجدول السابق رقم (٣) انخفاض درجة الرغبة فى البقاء بالموطن الجديد حيث وصلت النسبة إلى ٥٧٪ بينما وصلت النسبة المتوسطة إلى ٢٧٪ فى حين سجلت نسبة الدرجة المرتفعة ١٦٪ وهو ما يشير إلى تأثير عملية التوترات

الأمنية على درجة الاستيطان بالمجتمع الجديد، وعدم الرغبة فى البقاء وأصبح الموطن الجديد منطقة غير جاذبة للسكان مما أضعف درجة الاستقرار الاجتماعى بالمنطقة.

جدول رقم (٤)

يوضح درجة المشاركة الشعبية لمجتمع الدراسة

درجة المشاركة الشعبية	العدد	٪
درجة منخفضة (١٠-١٦)	٦٠	٦٠٪
درجة متوسطة (١٧-٢٣)	٢٦	٢٦٪
درجة مرتفعة (٢٤-٣٠)	١٤	١٤٪
الإجمإلى	١٠٠	١٠٠٪

جُمعت وحُسبت من خلال الاستبيان والبرنامج الإحصائى SPSS لعام ٢٠١٤

يوضح الجدول السابق رقم (٤) انخفاض درجة المشاركة الشعبية للمستوطنين الجدد حيث وصلت النسبة إلى٦٠٪ بينما كانت درجة المشاركة المتوسطة بنسبة ٢٦٪ وجاءت درجة المشاركة الشعبية المرتفعة بنسبة ١٤٪ وهو ما يؤكد أن المشاركة الشعبية قد تأثرت بالأوضاع الحالية واستمرار فرض حظر التجوال بالمنطقة مما أفقدهم الشعور بالأمان.

جدول رقم (٥)

يوضح نتائج الدرجة الكلية للاستقرار الاجتماعى

الدرجة الكلية للاستقرار الاجتماعى	**العدد**	٪

درجة منخفضة (٣٠-٥٠)	٥٩	٥٩٪
درجة متوسطة (٥١-٧٠)	٣٦	٣٦٪
درجة مرتفعة (٧١-٩٠)	٥	٥٪
الإجمالى	١٠٠	١٠٠٪

جُمعت وحُسبت من خلال الإستبيان والبرنامج الإحصائى SPSS لعام ٢٠١٤

أظهرت النتائج بالجدول رقم (٥) أن ٥٩٪ من المبحوثين كانت درجة استقرارهم الاجتماعى منخفضة فى حين كانت نسبة ٣٦٪ درجة استقرارهم الاجتماعى متوسطة، بينما كانت هناك نسبة ٥٪ درجة استقرارهم الاجتماعى مرتفعة، وهو ما يشير إلى انخفاض درجة الاستقرار الاجتماعى بمنطقة الدراسة، ويرجع ذلك إلى التوترات الأمنية المرتفعة وانخفاض درجة الرضا عن مستوى الخدمات المقدمة للمبحوثين، وانخفاض درجة التكيف الاجتماعى والرغبة فى البقاء وفى المشاركة الشعبية.

ب- درجة الاستقرار الاقتصادى

جدول رقم (٦)

يوضح نتائج درجة العائد المادى والإدخار للمبحوثين

درجة العائد المادى والإدخار	العدد	٪
درجة منخفضة (١٠-١٦)	٤٦	٤٦٪
درجة متوسطة (١٧-٢٣)	٣٩	٣٩٪
درجة مرتفعة (٢٤-٣٠)	١٥	١٥٪
الإجمالى	١٠٠	١٠٠٪

جُمعت وحُسبت من خلال الاستبيان والبرنامج الإحصائى SPSS لعام ٢٠١٤

يوضح الجدول السابق رقم (٦) فيما يتعلق بالعائد المادى والادخار أن نسبة ٤٦٪ من المبحوثين كانت درجة العائد المادى لهم منخفضة فى حين ٣٩٪ من أفراد العينة كانت درجتهم متوسطة، بينما كانت بنسبة ١٥٪ من عينة البحث كانت درجتهم

مرتفعة، وهذا يشير إلى انخفاض العائد المادى ودرجة الادخار لدى المبحوثين، خاصة لدى فئة الحرفيين والمزارعين وتوسطها نسبيًا مع فئة الموظفين.

جدول رقم (٧)

يوضح نتائج درجة الطموح الاقتصادى للمبحوثين

درجة الطموح الاقتصادى	العدد	٪
درجة منخفضة (٧-١١)	٥٢	٥٢٪
درجة متوسطة (١٢-١٦)	٤٠	٤٠٪
درجة مرتفعة (١٧-٢١)	٨	٨٪
الإجمالى	١٠٠	١٠٠٪

جُمعت وحُسبت من خلال الاستبيان والبرنامج الإحصائى SPSS لعام ٢٠١٤

أظهرت النتائج بالجدول رقم (٧) فيما يتعلق بمستوى الطموح الاقتصادى أن ٥٢٪ من المبحوثين كانت درجة طموحهم الاقتصادى منخفضة فى حين أظهر الجدول أن نسبة ٤٠٪ من العينة كانت درجتهم متوسطة، بينما ٨٪ من عينة البحث كانت درجتهم مرتفعة، وهو ما يشير إلى انخفاض مستوى الطموح الاقتصادى للمبحوثين.

جدول رقم (٨)

يوضح الدرجة الكلية للاستقرار الاقتصادى للمبحوثين

درجة الاستقرار الاقتصادى	العدد	٪
درجة منخفضة (١٧-٢٨)	٤٧	٤٧٪

درجة متوسطة (٢٩-٤٠)	٤٥	٤٥٪
درجة مرتفعة (٤١-٥١)	٨	٨٪
الإجمالى	١٠٠	١٠٠٪

جُمعت وحُسبت من خلال الإستبيان والبرنامج الإحصائى SPSS لعام ٢٠١٤

أظهرت النتائج بالجدول رقم (٨) فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادى أن نسبة ٤٧٪ من أفراد العينة كانت درجة استقرارهم الاقتصادى منخفضة فى حين كان ٤٥٪ من المبحوثين درجتهم متوسطة، بينما كان ٨٪ من عينة البحث درجتهم مرتفعة وهو ما يشير إلى انخفاض درجة الاستقرار الاقتصادى للمبحوثين نتيجة لضعف الاستثمارات بالمنطقة وضعف حركة البيع والشراء والنقص الشديد فى السلع.

ثانياً: النتائج المرتبطة بدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والاستقرار الاجتماعى كمتغير تابع

١- المتغيرات الوصفية

جدول رقم (٩)

يوضح نتائج العلاقة الارتباطية لاختبار كا^2 بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغيرات المستقلة	قيمة كا^2	الدرجة المعنوية	معامل التوافق
النشـأة	٠.٠٩٧		٠.٢٧٠
المحافظـة	٠.٣٩٣		٠.٣٣٥
المؤهل الدراسى	٠.١٥٩		٠.٢٤٩
العمل (المهنـة)	٠.٠١٧	**	*٠.٣٦٦
الحالة الاجتماعية	٠.١٩١		٠.٢٤٠
	**٠.٠١	*٠.٠٥	

البيانات الواردة بالجدول جُمعت وحُسبت من خلال الإستبيان والبرنامج الإحصائى SPSS لعام ٢٠١٤

يوضح الجدول السابق رقم (٩) وجود علاقة ارتباطية دالة عند درجة ٠,٥ بين الدرجة الكلية للاستقرار الاجتماعى والعمل، وهذه النتيجة تدل على أن أصحاب المهن الوظيفية حسب ما تؤكده وصف المتغيرات البحثية يميلون إلى الاستقرار الاجتماعى، وذلك لثبات العائد المادى الشهرى نسبيًا من الوظيفة دون تأثر كبير، وعلى العكس فى الحرف الأخرى المهنية والحرفية والزراعية حيث تأثرت هذه المهن

بعدم الرغبة فى البقاء فى ظل التوترات الأمنية والتى أفقدتهم الكثير من العائد المادى لهم.

ولم تعط متغيرات الدراسة (النشأة– المحافظة– المؤهل– الحالة الاجتماعية) أى دلالة إحصائية معنوية، ويرجع ذلك لعدم استقرار الأمن وإحكام السيطرة على المنطقة ووجود بعض عناصر فوضوية أثارت حالة من القلق والذعر على أسرهم، هذه التوترات لا تفرق بين من منشأه ريفى أو حضرى أو من أى محافظة أو أى مستوى تعليمى أو متزوج أم غير ذلك مما يدفعهم للعودة إلى الوطن الأم.

٢- المتغيرات الكمية

جدول رقم (١٠)

دلالة العلاقة الارتباطية لاختبار بيرسون بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع والاستقرار الاجتماعى	درجة المعنوية
السن	٣٨٧ **	٠.٠١
الدخل	٠.٨٨ –	
عدد أفراد الأسرة	**٠.٣٣٨	٠.٠١
المستوى الاجتماعى والاقتصادى مقاساً بحالة المسكن	.٠٠٤٠	٠.٠١
درجة التوترات الأمنية	**٠.٥٩٤ –	٠.٠١
مساحة الحيازة	*٠.٢٠٠	٠.٠٥
درجة الرضا عن مستوى الخدمات	**٠.٥٥٧	٠.٠١
	*٠,٠٥	**٠,٠١

البيانات الواردة بالجدول جُمعت وحُسبت من خلال الإستبيان والبرنامج الإحصائى SPSS لعام ٢٠١٤

يوضح الجدول السابق رقم (١٠) وجود علاقة ارتباطية دالة عند درجة ٠,٠١ بين الدرجة الكلية للاستقرار الاجتماعى والسن، وهذه النتيجة تدل على أن أصحاب الفئات العمرية المتوسطة والمرتفعة– وهذا ما تؤكده وصف المتغيرات البحثية– يميلون إلى الاستقرار الاجتماعى، حيث إنهم أصبحت لهم أسر مسئولين عنها، ومدة إقامتهم كبيرة عن الفئات العمرية الشبابية التى ليست لديهم رغبة فى البقاء فى ظل التوترات الأمنية.

كما توجد علاقة ارتباطية دالة عند درجة٠,٠١ بين الدرجة الكلية للاستقرار الاجتماعى وعدد أفراد الأسرة، وهذه النتيجة تدل على أن أصحاب الأسر الكبيرة والمتوسطة- وهذا ما بينته وصف المتغيرات البحثية- يميلون إلى الاستقرار الاجتماعى، ويرجع الاستقرار هنا إلى أن أصحاب هذه الأسر قد استقروا هنا منذ فترة طويلة، وأصبحت العودة إلى الوطن الأم أمرًا غير مقبول لديهم، وعلى العكس فى الأسر صغيرة الحجم، وبعض الأسر المتوسطة ليست لديها رغبة فى الاستمرار والبقاء فى ظل التوترات الأمنية التى أدت إلى خوف العديد من هؤلاء الأسر على أنفسهم وممتلكاتهم وأفراد أسرهم.

وأيضا توجد علاقة ارتباطية دالة عند درجة ٠.٥ بين الدرجة الكلية للاستقرار الاجتماعى ومساحة الحيازة، وهذه النتيجة تدل على أن مساحة الحيازات كبيرة الحجم، – وهذا ما تبينه وصف المتغيرات البحثية- تميل إلى الاستقرار الاجتماعى، وذلك نظرًا للارتباط الكبير الذى تعمله مهنة الزراعة بالاستقرار، بينما كان أصحاب المساحات الأصغر حجمًا لديهم ميل إلى عدم الرغبة فى البقاء وخاصة المستأجرين بسبب التوترات الأمنية.

ويظهر الجدول السابق رقم (١٠) وجود علاقة ارتباطية سالبة دالة عند درجة ٠.٠١ بين الدرجة الكلية للاستقرار الاجتماعى ودرجة التوترات الأمنية، وهو ما يعنى أنه كلما زادت التوترات الأمنية كلما قل الاستقرار الاجتماعى، وهو ما بينته وصف المتغيرات البحثية فى ارتفاع معدلات التوترات الأمنية والتى تؤثر على الاستقرار الاجتماعى للمستوطنين بمنطقة الدراسة.

كما توجد علاقة ارتباطية دالة عند درجة ٠.٠١ بين الدرجة الكلية للاستقرار الاجتماعى ودرجة الرضا عن مستوى الخدمات، وهو ما يعنى أن زيادة مستوى الخدمات ورضا المستوطنين عنها تعمل على زيادة الاستقرار الاجتماعى وأن ضعف مستوى الخدمات، وعدم الرضا عنها يؤدى إلى عدم الاستقرار، وهذا ما بينته وصف المتغيرات البحثية من انخفاض مستوى الخدمات بالمنطقة إلى درجة كبيرة فى ظل

التوترات الأمنية التى حدثت بالمنطقة، مما أشعر المستوطنين الجدد بعدم الرضا عن مستوى الخدمات.

علاقة المتغيرات المستقلة بدرجة الاستقرار الاجتماعى باستخدام تحليل الانحدار المتعدد

جدول رقم (١١)

علاقة المتغيرات المستقلة بدرجة الاستقرار الاجتماعى باستخدام تحليل الانحدار

المتغيرات	الارتباط {R}	معامل التحديد $\{R^2\}$	التباين المفسر (٪)	الانحدار	نسبة (ف)
التوترات الأمنية	٠.٥٩٤	٠.٣٥٣	٣٥.٣	٣١٧٢.٠٩٣	٥٣.٤١
درجة الرضا عن الخدمات	٠.٦٧٠	٠.٤٤٩	٥.٦	٤٠٤١.٢٨٨	٣٩.٥٩
السن	٠.٧٢٢	٠.٥٢١	٧.٢	٤٦٨١.٦١١	٣٤.٧٥
عدد أفراد الأسرة	٠.٧٤٠	٠.٥٤٨	٢.٧	٤٩٢٣.٨٧٨	٢٨.٧٤
مساحة الحيازة	٠.٧٦٣	٠.٥٨٢	٣.٤	٥٢٣٣.٣٨٢	٢٦.١٧

البيانات الواردة بالجدول جُمعت وحُسبت من خلال الاستبيان والبرنامج الإحصائى SPSS لعام ٢٠١٤

يوضح الجدول السابق رقم (١١) ما يلى:

١- يوجد تأثير معنوى عند المستوى الاحتمالى ٠,٠١ للمتغيرات المستقلة المدروسة ذات العلاقة الارتباطية على الدرجة الكلية للاستقرار الاجتماعى كمتغير تابع، وهى التوترات الأمنية، درجة الرضا عن الخدمات، السن، عدد أفراد الأسرة، مساحة الحيازة.

٢- ويتضح من النتائج الواردة بجدول (١١) أن خمسة متغيرات فقط لهم إسهام معنوى فى تفسير التباين الكلى لدرجة الاستقرار الاجتماعى حيث يأتى فى مقدمة هذه المتغيرات متغير التوترات الأمنية يفسر بمفرده نحو (٣٥,٣٪) يليه متغير الرضا عن مستوى الخدمات بنسبة إسهام (٥,٩٪)، ثم يليه متغير السن بنسبة إسهام (٧,٢٪)، ثم يليه متغير عدد أفراد الأسرة بنسبة إسهام (٢,٧٪) ثم متغير

مساحة الحيازة (٣,٤٪) كما أن هذه المتغيرات مجتمعة تفسر نحو (٥٨,٢٪) من التباين الكلى لدرجة الاستقرار الاجتماعى حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة لاختبار معنوية الانحدار على التوالى للمتغيرات٥٣,٤١ -٣٩,٥٩- ٣٤,٧٥- ٢٨,٧٤- ٢٦,١٧ مما يعنى معنوية النموذج ككل عند هذا المستوى الإحتمالى ٠,٠١

ثالثا: النتائج المرتبطة بدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والاستقرار الاقتصادى كمتغير تابع

١- المتغيرات الوصفية

جدول رقم (١٢)

يوضح نتائج العلاقة الارتباطية لاختبار كا^{2}بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغيرات المستقلة	قيمة كا^2	الدرجة المعنوية	معامل التوافق
النشـأة	٠.٠٨٨		٠.٢٧٤
المحافظـة	٠.٠٠٤	**	٠.٤٧٦**
المؤهل الدراسى	٠.٨٩٨		٠.١٠٣
العمل (المهنة)	٠.٠٠٩	**	٠.٣٨٢ **
الحالة الاجتماعية	٠.٥١٢		٠.١٧٨

**٠,٠١ *٠,٠٥

البيانات الواردة بالجدول جُمعت وحُسبت من خلال الإستبيان والبرنامج الإحصائى SPSS لعام ٢٠١٤

النتائج المتعلقة بالمتغيرات المدروسة والاستقرار الاقتصادى

يتضح من الجدول السابق رقم (١٢) وجود علاقة ارتباطية دالة عند درجة ٠,٠١ بين الدرجة الكلية للاستقرار الاقتصادى والمحافظة (الموطن الأصلى)، وهذه النتيجة تدل على أن سكان المحافظات الصحراوية هى التى كانت أكثر استقرارًا اقتصاديًا ثم تليها محافظات شمال الوادى، وذلك نظرًا لقربها من منطقة الدراسة، وقد هاجر الكثير منهم وعاد إلى موطنه الأصلى خوفًا ورعبًا من تلك التوترات الأمنية التى لم يعتادوا عليها من قبل.

كما يبين نتائج الجدول السابق وجود علاقة ارتباطية دالة عند درجة ٠,٠١ بين الدرجة الكلية للاستقرار الاقتصادى والعمل (المهنة)، وهذه النتيجة تدل على تأثير المهنة فى درجة الاستقرار الاقتصادى، وهو ما يوضحه وصف المتغيرات البحثية حيث تميل مهنة الوظيفة الحكومية إلى الاستقرار الاقتصادى نسبيًا، وذلك لأنهم موظفون بالدولة ولهم رواتبهم الشهرية مما يحقق نوعًا من الثبات والاستقرار فى مستوى الدخل والعائد المادى، أما أصحاب المهن الحرة، وهم الحرفيون والمزارعون قد تأثرت إلى حد كبير بالعائد المادى ومستوى الدخل لتلك الأسر، وهجرة عدد من أصحاب الورش والمحلات وإغلاق عدد كبير منها.

٢-المتغيرات الكمية

جدول رقم (١٣)

نتائج العلاقة الارتباطية لاختبار بيرسون بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	درجة المعنوية
السن	٠١٤٣	
الدخل	٢٦٥ **	٠.٠١
عدد أفراد الأسرة	– ٠١٧	
المستوى الاجتماعى والاقتصادى مقاساً بحالة المسكن	٢١٧ *	٠.٠٥
التوترات الأمنية	– ٤٢٠ **	٠.٠١
مساحة الحيازة	٤٦٨ **	٠.٠١
درجة الرضا عن مستوى الخدمات	٤٣٠ **	٠.٠١

**٠,٠١ ٠,٠٥*

البيانات الواردة بالجدول جُمعت وحُسبت من خلال الإستبيان والبرنامج الإحصائى SPSS لعام ٢٠١٤

يوضح الجدول السابق رقم (١٣) وجود علاقة ارتباطية دالة عند درجة ٠.٠٥ بين الدرجة الكلية للاستقرار الاقتصادى والدخل، وهو ما يعنى أنه كلما زاد الدخل زاد درجة الاستقرار الاقتصادى والعكس صحيح، وهذه النتيجة تدل على أن مستوى الدخل يميل نسبيًا إلى الاستقرار مع فئة الموظفين، وذلك لاستمرار رواتبهم الثابتة، وهو ما يؤكده وصف المتغيرات البحثية بينما تميل بعض المهن الحرفية والزراعية الأخرى إلى عدم الاستقرار الاقتصادى، والذى أدى بدوره إلى إغلاق العديد من

الورش فى مجالات مهنية مختلفة، وخفض معدلات الإنتاجية والتسويق فى المجالات الزراعية.

كما يوجد علاقة ارتباطية سالبة دالة عند درجة ٠.٠١ بين الدرجة الكلية للاستقرار الاقتصادى والتوترات الأمنية، وهو ما يعنى أنه كلما زادت التوترات الأمنية كلما قلت درجة الاستقرار الاقتصادى، وهو ما يؤكده وصف المتغيرات البحثية من ارتفاع درجة التوترات الأمنية وانخفاض الاستقرار الاقتصادى بمنطقة الدراسة، ويرجع ذلك نتيجة للصراع المستمر بين تلك العناصر المسلحة من جهة والجيش والشرطة من جهة أخرى فى الطرق الرئيسية والمراكز والقرى وعدم استمرار تدفق السلع إلى تلك المناطق وأيضًا إغلاق العديد من المتاجر والورش والمخازن نتيجة لهجرة بعض الوافدين واستمرار عملية الحظر مما أضعف عملية البيع والشراء والذى أدى بدوره إلى ضعف العائد المادى للمستوطنين.

كما يوجد علاقة ارتباطية دالة عند درجة ٠.٠١ بين الدرجة الكلية للاستقرار الاقتصادى والرضا عن مستوى الخدمات، وهو ما يعنى أنه كلما انخفضت درجة الرضا عن مستوى الخدمات أدى ذلك إلى انخفاض درجة الاستقرار الاقتصادى والعكس صحيح، وتدل هذه النتيجة على تأثر الاستقرار الاقتصادى بدرجة الرضا عن مستوى الخدمات حيث يشكل مستوى الخدمات الجيدة أحد عوامل الجذب والاستثمار بالمنطقة. إن ضعف درجة مستوى الخدمات بمنطقة البحث، هو ما أكده وصف المتغيرات البحثية من انخفاض درجة الرضا عن مستوى الخدمات بمنطقة البحث.

ويوضح الجدول السابق رقم (١٣) وجود علاقة ارتباطية دالة عند مستوى ٠,٠١ بين الدرجة الكلية للاستقرار الاقتصادى وبين مساحة الحيازة، وهو ما يعنى أنه كلما زادت مساحة الحيازة كلما ساعد ذلك على زيادة الاستقرار، وهو ما وضحه وصف المتغيرات بالنسبة لمساحة الحيازة، حيث تمثل مهنة الزراعة عاملاً مهمًا فى درجة الاستقرار حيث تنشئ نوع من التعاون والارتباط الشديد بين المزارعين وارتباطهم بالأراضى الزراعية مما يدعم الاستقرار.

جدول رقم (١٤)

علاقة المتغيرات المستقلة بدرجة الاستقرار الاقتصادى باستخدام تحليل الانحدار

المتغيرات	الارتباط {R}	معامل التحديد $\{R^2\}$	التباين المفسر (٪)	الانحدار	نسبة(ف)
مساحة الحيازة	٠.٤٧١	٠.٢٢٢	٢٢.٢	٧٢٧.٨٦٣	٢٧.٩٠
التوترات الأمنية	٠.٦٣٠	٠.٣٩٦	١٧.٤	١٣٠٢.٠٨٠	٣١.٨٦
درجة الرضا عن الخدمات	٠.٦٦٩	٠.٤٤٨	٥.٢	١٤٦٩.٩٧٨	٢٥.٩٢٨
حالة السكن	٠.٦٩٦	٠.٤٨٤	٣.٦	١٥٩٠.٠٧١	٢٢.٢٩١

البيانات الواردة بالجدول جُمعت وحُسبت من خلال الإستبيان والبرنامج الإحصائى SPSS لعام ٢٠١٤

يوضح الجدول السابق رقم (١٤) ما يلى:

١- يوجد تأثير معنوى عند المستوى الاحتمالى ٠,٠١ للمتغيرات المستقلة المدروسة ذات العلاقة الارتباطية على درجة الاستقرار الاقتصادى كمتغير تابع، وهى مساحة الحيازة، التوترات الأمنية، درجة الرضا عن الخدمات، حالة المسكن اجتماعيًا واقتصاديًا.

٢- يتضح من النتائج الواردة بجدول (١٤) أن أربعة متغيرات فقط لهم إسهام معنوى فى تفسير التباين الكلى للدرجة الكلية للاستقرار الاقتصادى مرتبة تنازليًا حيث يأتى فى مقدمة هذه المتغيرات متغير مساحة الحيازة يفسر بمفرده نحو (٢٢,٢٪) يليه متغير التوترات الأمنية بنسبة إسهام (١٧,٤٪)، ثم يليه متغير درجة الرضا عن مستوى الخدمات بنسبة إسهام (٥,٢٪) ثم يليه متغير حالة المسكن مقاسًا اجتماعيًا واقتصاديًا، كما أن هذه المتغيرات مجتمعة تفسر نحو (٤٨,٨٪) من التباين الكلى لدرجة الاستقرار الاقتصادى حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة لاختبار معنوية الانحدار على التوالى للمتغيرات٢٧,٩٠، ٣١,٨٦ ، ٢٥,٩٢، ٢٢,٢٩ مما يعنى معنوية النموذج ككل عند هذا المستوى الاحتمالى ٠,٠١.

النتائج المتعلقة بمشكلات الاستقرار الاجتماعى

جدول رقم (١٥)

يوضح أهم المشكلات الاجتماعية المؤثرة على الاستقرار الاجتماعى ن=١٠٠

م	أهم المشكلات الاجتماعية	ك	٪	الترتيب
١	عدم استقرار الأمن.	٨٨	٨٨	١
٢	ضعف مستوى الخدمات الصحية.	٧٩	٧٩	٣
٣	انقطاع شبكات التليفون والمحمول لفترات طويلة في اليوم.	٧٩	٧٩	٣
٤	انقطاع الكهرباء بصفة شبه مستمرة.	٧٥	٧٥	٥
٥	هجرة العديد من المستوطنين الجدد وعودتهم إلى موطنهم.	٧٢	٧٢	٦
٦	عدم التوافق التام بين البدو والمهاجرين.	٥٦	٥٦	٨
٧	ارتفاع معدلات الجرائم بالمنطقة.	٦٨	٦٨	٧
٨	استمرار الاشتباكات بين الجيش والشرطة من جهة وبين العناصر المقاومة لهم من جهة أخرى.	٨٣	٨٣	٢

البيانات الواردة بالجدول جُمعت وحُسبت من خلال الإستبيان والبرنامج الإحصائى SPSS لعام ٢٠١٤

يتضح من الجدول السابق رقم (١٥) أن أهم المشكلات التى تؤثر على درجة الاستقرار الاجتماعى للمستوطنين الجدد بالمجتمعات الصحراوية كانت بالترتيب كالتالى:

- عدم استقرار الأمن جاءت فى المرتبة الأولى بنسبة ٨٨٪ ثم تلى ذلك استمرار الاشتباكات بين الجيش والشرطة من جهة وبين العناصر المقاومة لهم من جهة أخرى وجاءت فى المرتبة الثانية بنسبة ٨٣٪ ثم تلى ذلك ضعف مستوى الخدمات الصحية المقدمة بالمجتمع المحلة وانقطاع شبكة التليفونات والمحمول فترات طويلة فى المرتبة الثالثة بنسبة ٧٩٪ ثم جاء انقطاع الكهرباء بصفة شبه مستمرة، ثم تلى ذلك هجرة بعض المستوطنين الجدد وعودتهم للوطن الأم، ثم جاء فى المرتبة التالية انتشار الجرائم وارتفاع معدلاتها عن ذى قبل، وقد جاءت فى المرتبة الأخيرة عدم التوافق التام بين البدو والمستوطنين الجدد بنسبة ٦٨٪ وقد يرجع ذلك للاختلاف الثقافى والاجتماعى بين الطرفين.

ومما سبق يتضح أن عدم استقرار الأمن قد أدى إلى ضعف مستوى الخدمات المقدمة للمستوطنين الجدد وجعل المنطقة غير جاذبة للسكان خاصة مع ارتفاع معدل الجرائم وزيادة الاشتباكات المسلحة مما أدى إلى ضعف عملية الاستقرار الاجتماعى بمنطقة الدراسة.

النتائج المتعلقة بمشكلات الاستقرار الاقتصادى

جدول رقم (١٦)

يوضح أهم المشكلات الاقتصادية المؤثرة على الاستقرار الاقتصادى ن=١٠٠

م	أهم المشكلات الاقتصادية	ك	٪	الترتيب
١	توقف العديد من برامج التنمية بمجتمع الدراسة.	٧٥	٧٥	٣
٢	انخفاض معدلات الاستثمار والأنشطة التجارية والزراعية والحرفية بمجتمع الدراسة.	٨١	٨١	١
٣	عدم توفير فرص عمل لأبناء البدو والمهاجرين.	٧٧	٧٧	٢
٤	ارتفاع الأسعار لبعض السلع ومستلزمات الإنتاج وقلتها.	٧٠	٧٠	٦
٥	ضعف العائد المادى والإدخار.	٧٣	٧٣	٤
٦	ارتفاع أسعار الأيدى العاملة وقلتها.	٧١	٧١	٥
٧	عدم كفاءة تسويق الحاصلات الزراعية.	٦١	٦١	٧
٨	تلف بعض المحاصيل الزراعية واغلاق بعض المحلات الحرفية بسبب التوترات الأمنية.	٥٥	٥٥	٨

البيانات الواردة بالجدول جُمعت وحُسبت من خلال الإستبيان والبرنامج الإحصائى SPSS لعام ٢٠١٤

يتضح من الجدول رقم (١٦) أن هناك بعض المشكلات الاقتصادية المؤثرة على درجة الاستقرار الاقتصادى للمستوطنين الجدد بالمجتمع الصحراوى تمثلت فيما يلى على الترتيب:

- انخفاض معدلات الاستثمار والأنشطة التجارية والزراعية والمهنية جاءت فى المرتبة الأولى بنسبة٨١٪ ثم تلى ذلك عدم توفير فرص عمل لأبناء المستوطنين الجدد، حيث جاءت فى المرتبة الثانية بنسبة ٧٧٪ وهو ما يشير إلى ارتفاع نسبة البطالة، وجاءت فى المرتبة الثالثة بنسبة ٧٥٪ مشكلة توقف بعض البرامج التنموية بالمجتمع المحلى، ويرجع ذلك لارتفاع التوترات الأمنية، ثم تلى ذلك

بنسبة ٧٣٪ ضعف العائد المادى والادخار وتلى ذلك بنسبة ٧١٪ ارتفاع أسعار الأيدى العاملة وقلتها، ويرجع ذلك بسبب هجرة الكثير من الوافدين من منطقة الدراسة خوفًا وذعرًا من الأحداث، ثم تلى ذلك بنسبة ٧٠٪ ارتفاع أسعار بعض السلع ومستلزمات الإنتاج، ثم تلى ذلك بنسبة ٦١٪ عدم كفاءة تسويق الحاصلات الزراعية، وبعض الصناعات القائمة عليها بسبب استمرار الاشتباكات بين الجيش والشرطة من جهة والعناصر المسلحة المقاومة لهم من جهة أخرى وتدهور أحوال الطرق والمواصلات، وجاءت فى المرتبة الأخيرة بنسبة ٥٥٪ مشكلة تلف بعض المحاصيل الزراعية وإغلاق بعض المحلات الحرفية.

ويدل ذلك على مدى تأثير بعض المشكلات الاقتصادية على درجة الاستقرار الاقتصادى للمستوطنين الجدد، والذى أثر بدوره على عملية التنمية التى تقوم بها الدولة فى مجتمع الدراسة.

الحلول المقترحة من وجهة نظر المبحوثين

جدول رقم (١٧)

يوضح اقتراحات المبحوثين ن=١٠٠

م	المقترحات	ك	٪	الترتيب
١	لابد من استقرار الأمن وعودة الطمأنينة إلى المنطقة	٩٧	٩٧	١
٢	ارتفاع مستوى خدمات المرافق والخدمات الاجتماعية خاصة الصحية	٨١	٨١	٣
٣	العمل على توفير فرص عمل للشباب، وذلك للقضاء على البطالة بمجتمع الدراسة	٨٤	٨٤	٢
٤	العمل على تشجيع الاستثمار بالمنطقة بما تتميز به المنطقة من موارد زراعية مثل: (زراعة الزيتون والصناعات القائمة عليها والأعشاب الطبيعية) ومناطق سياحية	٧٩	٧٩	٤

٥	العمل على تنمية المجتمع بمشاريع تنموية قومية جديدة تعود بالنفع على السكان من البدو والمهاجرين	٧٦	٧٦	٥
٦	أن يكون للجمعيات الأهلية دور بارز فى تنمية المجتمع من خلال المشاركة فى الأعمال التطوعية	٦٣	٦٣	٦

يوضح جدول رقم (١٧) أهم المقترحات من وجهة نظر المبحوثين للتغلب على المعوقات التى تواجههم، وهى كالتالى: (عودة الأمن والطمأنينة إلى المنطقة – العمل على توفير فرص عمل للشباب– ارتفاع مستوى الخدمات الصحية– تشجيع الاستثمار بما تتميز به المنطقة من موارد زراعية ومناطق سياحية– عمل مشاريع قومية تضم البدو والمهاجرين– أن يكون للجمعيات الأهلية دور بارز فى التنمية وزيادة الوعى والأعمال التطوعية). وبذلك يتضح لنا أن عودة الأمن إلى المنطقة يأتى فى المرتبة الأولى من الحلول المقترحة وهو بالفعل أساس نجاح أى تنمية وبدونه لا يكون هناك استقرار، ثم يأتى توفير فرص عمل فى المرتبة الثانية بوصفه عاملاً مهمًا فى عملية الاستقرار مما يوجه نظر المسئولين إلى أهمية جذب الاستثمارات إلى تلك المناطق بشتى أنواعها لتوفير فرص عمل للمستوطنين الجدد مع مراعاة مشاركة البدو فى فرص العمل وأن يكون للقطاع الخاص والجمعيات الأهلية دور أساسى فى تنمية المجتمع المحلى بمنطقة الدراسة.

التوصيات فى ضوء النتائج التى أسفرت عنها الدراسة

إن المشكلات الأمنية التى تواجه منطقة الدراسة والتى أثرت على درجة استقرار المستوطنين الجدد، يقترح الباحث بعض التوصيات الخاصة لحل تلك المشكلات متمثلة فيما يلى:

١- العمل على رفع مستوى الوعى لدى فئات المجتمع بالكامل من خلال فكر وآراء جديدة حيث يكون للإعلام دور حقيقى وكذلك المسجد والمدرسة والقادة الطبيعيون، ومتخذو القرارات يكون لهم دور مهم فى نشر هذا الوعى لمواجهة الأخطار الحقيقية، وهو ما بينه وصف المتغيرات البحثية من وجود قصور فى

الجانب التعليمى وتوقف برامج التنمية وقلة المشاركة وعدم الرغبة فى البقاء مما أثر ذلك على عملية التنمية التى تقوم بها الدولة بمنطقة الدراسة.

٢- إنشاء هيئات أو مراكز بحثية للدراسات الإستراتيجية بمنطقة الدراسة تطرح حلولاً واقعية وحقيقية للمشكلات بصورة علمية، وهو ما يفتقر إليه مجتمع الدراسة.

٣- مناقشة العديد من القضايا المهمة والضرورية التى تمس المجتمع والبعد عن التعصب حيث أظهر البحث بالنسبة للمشكلات "عدم الاندماج التام بين البدو والمهاجرين".

٤- عدم تهميش سكان المجتمعات الصحراوية المصرية من جانب الدولة وعمل ندوات علمية ودينية لتوضح سماحة الأديان ووسطيتها ودعوة للتعايش معًا والعمل على نبذ العنف.

٥- العمل على زيادة الإنتاج وجذب الاستثمارات وتوفير فرص عمل بالمجتمعات الصحراوية لكل أنماطه، حيث أكدت الدراسة انخفاض العائد المادى والادخار ومستوى الطموح الاقتصادى لدى المستوطنين الجدد.

٦- عمل ندوات ثقافية بصفة دورية لإدراك مجتمع الدراسة خاصة الشباب أن الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة والاهتمام بالتعليم واحترام القانون وحقوق الإنسان والتوافق بين فئات المجتمع والتنمية هى الأسس التى يمكن من خلالها حل جميع مشكلات مجتمع الدراسة مثل (الفقر، البطالة، الأمية ... إلخ).

٧- ضرورة إعداد برامج لتدريب وتوعية المستوطنين الجدد لتأهيلهم نفسيًا واجتماعيا بهدف تهيئتهم وزيادة قدرتهم فى مواجهة الأزمات التى قد تواجههم، وتمثل عائقًا لعملية التوطين، والتى تمثل عملية أقلمة للمستوطنين مع الظروف الصعبة التى يواجهونها، وهو ما أكده وصف المتغيرات البحثية من ارتفاع التوترات الأمنية

وضعف مستوى الخدمات وأكدته أيضًا مشكلات الدراسة من هجرة العديد من المستوطنين الجدد.

٨- العمل على إنشاء قواعد اقتصادية أساسية تتكامل من خلال أنشطة العمل المختلفة بصورة تضمن تكامل المجتمع واستقراره وتعدد الأنشطة التنموية أو تبنى مشروع اقتصادى قومى تتعدد فيه الأنشطة ويشارك فيه البدو والمهاجرون معًا، وهو ما أكدته مشكلات الدراسة من انخفاض معدلات الاستثمار والأنشطة التجارية والحرفية والزراعية.

٩- تعويض السكان "بدوًا أو مهاجرين" المتضررين ماديًا حتى يتسنى لهم الاستمرار والبقاء وعدم اضطرار الوافدين الجدد إلى العودة لموطنهم الأصلى.

١٠- عمل مجالس شعبية للمهاجرين من الفئة المستنيرة منهم والتى تتمتع بعلاقات طيبة مع البدو وذلك لفض الخلافات والمنازعات فيما بينهم وتكون قراراتها ملزمة.

١١- أن يكون للمدارس والجامعات والأزهر دور مهم فى تدعيم قيم الولاء والانتماء والقيم الإيجابية المرتبطة بالوطن.

المراجع والهوامش

١- مجلس الوزراء، مصر والقرن الحادى والعشرون، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٢٧.

٢- رضا عبد الخالق أبو حطب، محمود عطية الشوادفى، إدراك المنتفعين لأهمية عناصر منظومة التوطين بالمجتمعات الزراعية المستحدثة، مؤتمر مستقبل التنمية الزراعية والمجتمعية على ترعة السلام بسيناء، كلية العلوم الزراعية والبيئية بالعريش، جامعة قناة السويس، ٢٠٠١، ص٥٥٠.

٣- هشام نصر محمود، دراسة تحليلية لمحددات فاعلية الاستيطان الزراعى بالمجتمعات الجديدة على ترعة السلام في سيناء، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٥، ص٣٠.

٤- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٥، ص٤٨٥.

٥- عبد المجيد سالمى، وآخرون، معجم مصطلحات علم النفس، القاهرة، دار الكتاب المصرى، ١٩٩٨، ص٨١.

٦- فاروق السيد عثمان، القلق وإدارة الضغوط النفسية، القاهرة، دار الفكر العربى، ٢٠٠١، ص ١٨.

٧- أحمد عبد الكريم عنوم، المسئولية الأمنية للمؤسسات الاجتماعية، مجلة البحوث الأمنية، ٢٠٠٦، ص ٥٤.

٨- فهد محمد الشقحاء، الأمن الوطنى تصور شامل، الرياض، جامعة الملك نايف للعلوم الأمنية، ٢٠٠٤، ص ٩٢.

٩- محمد عبد الكريم نافع، الأمن القومى، القاهرة، أكاديمية الشرطة، ١٩٨٤، ص١٢٠.

١٠- Leaning, Jennifer, psychosocial Well- Being over Time, Security Dialogue, Vol. 35. No. 3, Sep., 2004, p. 354.

١١- محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص ٤٦٨.

١٢- رفعت محمد سلطان، دراسة لبعض الجوانب الاجتماعية لمشروع توطين غرب البحيرة، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ١٩٨٩، ص٧٨.

١٣- صلاح الدين محمود الزغبى، المحاور والآثار الاجتماعية لمشاريع التوطين في الأراضي الجديدة ودورها في التخطيط الاجتماعى للمشروعات الزراعية القومية الكبرى الجديدة، القاهرة، مركز بحوث دراسات التنمية الريفية، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٦.

١٤- Dressler, Jamie and Burns, Mike, Economic Stability, A report prepared for the Rural Secretariat of Agriculture and Agric-Food Canada, The Canadian Rural Revitalization Foundation, Canada, September 2004.

١٥- غريب سيد أحمد، وعادل مختار الهوارى، الإقتصاد الاجتماعى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧، ص ٢٤.

١٦- عبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة فى التنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية، بدون تاريخ نشر، ص ١٦٧.

١٧- Richers, Forces D. Step, Social Researcher's Methods, New Jersey,prentice Hall, Loci, 1973, pp. 33-34.

١٨- لويس كامل مليكة، البحث الاجتماعى ومناهجه وأدواته، القاهرة، سرس الليان، ١٩٥٩، ص٦٠.

١٩- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، محافظة شمال سيناء، ٢٠١٣.

Abstract

SECURITY TENSIONS AFFECTING THE SOCIAL AND ECONOMIC STABILITY FOR THE NEW SETTLERS IN THE DESERT COMMUNITIES

Ahmed Refae

This paper aimes at identifying the degrees of security tensions, the satisfaction of the new settlers in sheikh Zuaid located in north Sinai in relation to offered services and the social and economic stability of the new settlers. It also used social survey method in gathering data. The results indicated to high degree of security tensions and a low degree of economic and social stability.